Methodology of Molla Jami in his reference to the dialogue issues and their discussions in his explanation for Ibn Al-Hajeb's Kafia

Dr. Louay Tarek Ali Al-Tamimi
The University of Basrah
College of Education for Humanities
E-mail: Llawy5191@gmail.com

Abstract:

Mulla Jami is a ninth century Islamic scholar, born in the city of Khorasan in the village (Khargard) in the state of (Jam) in the year (817 AH), and is one of the scientists who explained the sufficient son of the brow in grammar.

The method of discussion and supposed dialogue of the problems of the methods followed by scientists, especially scholars of the Arabic language in the past, a method aimed at persuading the mental and transport evidence, and this research is a statement of the grammatical problems put forward by the commentator Mullah Jami in his explanation of Ibn al-Hajeb, which is a prolific explanation of grammatical problems hardly There is no page of them, and the researcher stood on them and the approach followed by the explanator in the discussion and statement in a manner of dialogue.

Key words:

Methodology, Dialogue issues, Ibn AL Hajeb, Grammatical problems.

منهج ملا جامي في إيراده للمسائل الحوارية ومناقشتها في شرحهِ لكافية ابن الحاجب

م. د لؤي طارق عليّ التميميّ
جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الإنسانية
Email- Llawy5191@gmail.com

المُستخلص:

يعد ملا جامي من علماء القرن التاسع الهجري، ولد في ولاية خرسان في قرية (خرجرد) في ولاية (جام) فيسنة (٨١٧هـ)،وهو من العلماء الذين شرحوا كافية ابن الحاجب في النحو.

إنَّ أسلوب المناقشة والحوار المفترض للإشكالات من الأساليب التي اتبعها العلماء و بصفة خاصة علماء اللغة العربية قديما، وهو أسلوب يهدف إلى الإقناع بالدليل العقلي والنقلي، وهذا البحث هو بيان للإشكالات النحوية التي طرحها الشارح ملا جامي في شرحه لكافية ابن الحاجب، وهو شرح غزير بالإشكالات النحوية فلا تكاد تخلو صفحة منها، وقد وقف الباحث عليها وعلى المنهج الذي اتبعه الشارح في مناقشتها وبيانها بأسلوب الحوار، فتارة يجيب الشارح عنها من خلال آرائه الشخصية دون الرجوع إلى رأي العلماء، وتارة يستعين بآراء العلماء لكي يبين المراد من المسألة.

الكلمات المفتاحية :المنهج: ، المسائل الحوارية:، ابن الحاجب: ، الإشكالات النحوية.

المقدمة:

استعمل علماء اللغة العربية الأَوائل أسلوب الحوار والمناقشة، وهذا الأسلوب كثير الورود في كتبهم، وقد عمد إليه النُّحاة للإجابة عمَّا يدور في ذهنهم وما يتخيله القارئ من أَسئلة تحوم حول الموضوعات المطروحة والمعروفة في أَبواب النحو، وإنَّ أَقدم ما وصل إلينا من استعمال هذا الأسلوب ما رُويَ عن أَول لقاء بين الزَّجاج والمبرِّد عندما ذهب الزَّجاج لفض حلقة المبرِّد وإبعاده عن المنافسة لثعلب، وكان هذا الأَمر بطلب من ثعلب للزَّجاج[١].

لم يغفل الشارح ملا جامي عن ذكر أسلوب المناقشة والحوار في شرحه للكافية فقد أَورد عدداً لا بأس به من الأسئلة والإشكالات التي جاءت في طيَّات شرحه للكافية، والتي يجيب عنها بنفسه أو يأتي برأي عالم آخر لكي يزيل الالتباس الذي يقع في ذهن القارئ أَو السامع .

ومن هذه المواضع التي ذكر فيها الحوار والمناقشة للمسائل النحوية :ـ

●الممنوع من الصرف:

ذكر ابن الحاجب في الكافية إنَّ ((حَضاجر ، علماً للضبع غير منصرف؛ لأَنه منقول عن الجمع))[٢]، وعدم منع (حضاجر) من الصرف قد ورد في علة الجمع التي يكون الاسم مانعاً للصرف فيها؛ لأَنه جاء على صيغة منتهى الجموع بغير هاء، وحضاجر هو: ((اسم للمذكر والأُنثى من الضباع، سميت بذلك لسعة بطنها وَعَظِمِه))[٣]، وهو معرفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأَنه اسم للواحد على بنية الجمع، والجمع مانع للصرف؛ لأَنه سبب يقوم مقام سببين، وعلة منع (حضاجر) من الصرف؛ لأَنه منقول عن الجمع، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة[٤]، فكما راعوا جانب الصفة بعد التسمية بها، فكذلك راعوا جانب الجمع بعد التسمية به مفرداً كالأسماء المنقولة عن الصفة[٥]، وهنا يأتي دور ملا جامي في طرح السؤال الآتي الذي يخص مفردة (حضاجر) فيقول: ((فإن قلت : لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأَصلية، فإن فيه العلمية والتأنيث؛ لأن الضبع هي أنثى الضِّبعان))[٦]، وسبب طرح ملا جامي لهذا السؤال إن (حضاجر) حال كونه علماً للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية، بل للجمع الأَصلي؛ لأَنه منقول عن الجمع كما قلنا، فكل فرد من جماعة الضباع هو عظيم البطن للمبالغة في عظم بطنها فلذلك كان منعه من الصرف للجمع الأَصلي، لا الجمع الحالي، لذلك أَجاب ملا جامي عن هذا السؤال بقوله: ((قلنا علميته غير مؤثرة، وإلَّا لكان بعد التنكير منصرفاً، والتأنيث غير مسلم؛ لأَنه علم لجنس الضّبع مذكراً كان أَو مؤنثاً))[٧]، من هذا فعلى الرغم من كون (حضاجر) اسماً للضبع ويطلق على المفرد والجمع ولكنه مُنع من الصرف؛ لأَنه منقول عن الجمع وبذلك

يتحقق الجمع المانع للصرف الذي يقوم مقام علتين، كذلك إنَّهم جعلوه اسماً لها على لفظ الجمع لإرادة المبالغة في عظم بطنه.

- **المبتدأ والخبر لـ (ليت ـ لعل):**

بيَّن المصنِّف إنَّ المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط يصح دخول حرف الفاء على الخبر؛ وذلك ((لما فيه من الإبهام وذكر ما يصح أَن يكون شرطاً من فعل مذكور لفظاً أَو مقدر متعلق للظرف، فإذا قصد إلى أن يكون الأَول سبباً للثاني جيء بالفاء لهذا الغرض كما في الشرط))[٨]، أي يجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولاً بالفعل وإن اشتراط وصله بالفعل؛ لأن الشرط لا يكون إلَّا بالفعل، نحو قوله تعالى:((الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ))[٩]، فالخبر . هنا ـ (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ)[١٠]، وهي جملة في محل رفع خبر للاسم الموصول (الذين)[١١]، كذلك يجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولاً بالظرف، نحو قوله تعالى : ((وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ)) [١٢]، فالخبر في الآية (فمن الله)، والفاء رابطة لتضمّن الموصول معنى الشرط[١٣]، إلَّا أنَّ دخول حرف الفاء على الخبر ممتنع بالاتفاق إذا دخلت على الجملة الاسمية (ليت) و(لعل)[١٤]؛ لأنَّ ((صحة دخول الفاء عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء و(ليتَ ولعَلَّ) يزيلان تلك المشابهة؛ لأَنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الإخبار))[١٥]، أي إنَّه يؤدي إلى تناقض معنوي ؛ لأن خبر (ليت) و (لعل) غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض فكان الجمع بين الفاء وبين (ليت ولعل) متناقضاً، ولأنَّ المصنِّف ذكر إنَّ (ليت ولعل) بالاتفاق لا تدخل الفاء على الخبر، ذكر هذا السؤال ـ هنا ـ إذ يقول: ((فإن قيل : باب (كان) وباب (علمتُ) أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص ليت ولعل))[١٦]، وحقيقة الأمر إنَّ هذا السؤال مشروع ويتبادر إلى ذهن صاحب الاختصاص على الرغم من أنَّ الرَّضي لا يرى وجها لتخصيص (لعل و ليت) دون باقي النواسخ إلَّا ما استثني؛ ((لأَنه إنَّما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء ؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة))[١٧] ، ولكن ملا جامي قد أَجاب بغير ما يراه الرَّضي إذ يقول: ((قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها))[١٨]، فهذه الأَدوات ((تمنع من دخول الفاء في الخبر؛ لأَنَّها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأَفعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأَفعال وغيرها))[١٩]، كذلك ذهب أَبو علي الفارسي بعدم جواز دخول الفاء على خبر (ليت ولعل)، إذ يقول ((ولا يجوز : ليت الذي يأتيني فله درهمٌ، ولا: لعل الذي

في الدار فمكرمٌ))[٢٠]، ويتبعهم في ذلك ابن مالك وابن عقيل[٢١] ، والجدير ذكره في هذه المسألة إنَّ الاخفش أَجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أَداة الشرط[٢٢] .

- **المثنى:**

يعرف المثنى أنه اسمٌ معرب ناب عن مفردين اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، وكان صالحاً لتجرده منها[٢٣]، فعند تجرد هذه الحروف من الاسم يعود الاسم إلى صيغة الإفراد، فالذي جعله مثنى على القياس هو الألف أو الياء والنون، أي إنّ الاسمين اللذين يراد تثنيتهما في لفظ واحد إذا اختلفا في اللفظ فلا يثنيان بكلمة واحدة على القياس[٢٤]، وقد وردت بعض الألفاظ في العربية مثناة كالأب والأم إذ المثنى (الأَبوان) ، والشمس والقمر يقال في تثنيتهما (القمران) ، والصفا والمروة (المروتان) ، وهذا النوع من التثنية سماعي غير قياسي، إذ جاء للتغليب، بحيث يغلب أحد اللفظين على الآخر، وملا جامي بعد أن بينّ أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين، أورد الإشكال الآتي إذ يقول: ((فإن قلت : هكذا يشكل بـ (الأَبوين) للأب والأُم، و (القمرين) للقمر والشمس فإنه يثنى الأب باعتبار معنيين مختلفين ـ هما الأب والأُم ـ وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس))[٢٥]، فالملاحظ على الاسمين المراد تثنيتهما إنهما لابد أن يتفقا لفظاً أو معنى، والأب والأُم، والشمس والقمر قد اختلفا لفظاً ومعنى، وبذلك يصح هذا الإشكال إذا ثُنيا على (الأَبوين) أو (القمرين)؛ لأن الشمس والقمر ليس لهما ثانٍ في الوجود، إلا أن ملا جامي يجيب على هذا السؤال بقوله ((جاز أن يجعل الأُم مسماة باسم الأب ؛ ادعاء لقوة التناسب بينهما، ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به؛ ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان، فيثنى باعتباره، فيكون معنى الأَبوين (المسمين بالأب) وكذلك الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر))[٢٦]، وبعبارة أُخرى إن مبدأ التغليب قد طغى، لأن الأب والقمر مذكران فنتج عن ذلك أن طغى على الآخر لذكوريته [٢٧]، أو أن الأمر واضح فيهما وعدم الإشكال في المعنى[٢٨]، وقد ذكر السيوطي التغليب هنا للأشرف[٢٩]، كما في قوله تعالى((وَرَفَعَ أَبويْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّداً))[٣٠] ، على الرغم من أن أم يوسف متوفاة والمقصود بـ (أَبويه) والده يعقوب وخالته التي ربته ورعته في طفولته وبذلك أطلق القران الكريم عليهما (الأَبوين)[٣١].

لقد اشترط الرَّضي في تثنية الكلمات غير المتفقة في اللفظ بحسب مبدأ التغليب أن يتصاحبا ويتشابها بحيث يكونان شخصاً واحداً في شيء، وفي هذه الحالة يغلب الأخف لفظاً على الآخر، لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو أبلغ في الخفة هنا، هذا إذا كان كل من الكلمتين مذكراً، أما إذا كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً فيكون بدل مبدأ الخفة هنا مبدأ تغليب المذكر على المؤنث[٣٢]، وقد أَجاز ابن

مالك التثنية مع وجود الاختلاف في اللفظ أو المعنى؛ لأن الضابطة عنده وجود اللاحقة أو عدمها، فإن وجدت لاحقة التثنية فلا إشكال في التثنية[٣٣].

- **البدل:**

يعرف البدل أنه ((تابعٌ مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه))[٣٤]، وهذا التعريف يخرج التوابع كلها إلا المعطوف، إلا انه عندما جاء بلفظة (دونه)[٣٥] ، أخرج المعطوف بسبب أنه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصود بالنسبة دون متبوعه، وملا جامي بعد أن تطرق إلى تعريف البدل يطرح الإشكال الآتي، فيقول ((فإذا قيل : هذا الحدّ لا يتناول البدل الذي بعد (إلا) مثل (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ) ، فإن(زيداً) بدل من (أحد)، وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى (أحد) نسبة القيام إلى زيد))[٣٦]، وهذا الإشكال يدخل البدل في الاستثناء إذا كانت الجملة منفية، والمعروف إن الاستثناء إذا جاء منفياً فإن المستثنى ينصب أو يرفع على البدل إذا كان الاستثناء متصلاً، والبدل أولى من النصب[٣٧]، وهذا الذي لفت نظر الجامي في المسألة فأراد أن يوضحه لكي لا يلتبس على المتعلم ما جاء في تعريف البدل، والنفي في الاستثناء المتصل الذي يجعل المستثنى بدلاً ، وقد أجاب عن ذلك السؤال أو الإشكال ووضحه بقوله ((ما نسب إلى المتبوع ههنا القيام، فانه نسب إليه نفياً، ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على (زيد) أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، ويمكن أن يقصد بنسبه إلى شيء نفياً نسبته إلى شيء آخر إثباتاً ، ويكون الأول توطئة للثاني))[٣٨]، فعلى هذا فإن (زيداً) نسب إليه القيام، بخلاف ما نسب إلى المتبوع بعدم القيام، فزيد جاء مثبتاً، في حين جاء المتبوع منفياً، وإن تعريف البدل يشمل النسبة سواء أكانت مثبتة أم منفية فهي عامة، وإن مجيء البدل هنا في صيغة النفي وليس في صيغة الإثبات؛ لأن العبرة في البدل أن يحل محل المبدل منه، وفي المنفي يصح حذف الاسم المبدل منه قبل إلا، ولا يصح ذلك في الموجب، والأمر الآخر كون البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال؛ لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس موجوداً في الكلام، فإذا كان في الإيجاب يصبح محالا، لأن التقدير (قام أحدٌ إلا زيد) فيصح المعنى: إن جميع الناس قاموا غير زيد ، وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب؛ لأنَه يجوز ألا يقوم أحدٌ سوى زيد[٣٩]، وبهذا فان تخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ وذلك لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل في موضعه، لأنَه هو المقصود بالحكم لأنه تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

لقد ذكر ابن يعيش إن أبا العباس ثعلب قد سأل عن كيف يكون بدلا و (أحد) منفي وما بعد إلا موجب؟ وكذلك فعل الرَّضي من ذكر سؤال ثعلب[٤٠]، وقد أَجاب ابن يعيش بقوله: ((إنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك إنا إذا قلنا ما جاءني أحد ، فالرافع لـ(أحد) هو جاءني، وإذا لم تذكر أحداً وقلنا ما جاءني إلا زيد فالرافع لزيد هو جاءني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما فلابد من رفع الأَول منهما بالفعل لأَنه يتصل به ويكون الثاني تابعاً له كما يتبعه إذا قلت جاءني أخوك زيد ، إذ الفعل لا يكون له فاعلان))[٤١]، وإن اختلافهما في الإيجاب والنفي لا يخرجهما عن البدل؛ وذلك لأَنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأَول إذا قدروا له، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأَول في موضعه الذي رتب فيه، فأحيانا يقع ذلك في الصفة أو العطف ، فيأتي الأَول موجباً والثاني منفياً فيكون الثاني معطوفاً على الأَول على الرغم من أن الأَول منفي والثاني مثبت أو العكس، وكذلك في الصفة، فإذا جاز في العطف أو الصفة جاز كذلك في البدل لأَنه تابع مثلهما.

- **العطف على الضمير المرفوع المتصل والعطف على الضمير المجرور:**

العطف هو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[٤٢]، ويسمى هذا العطف (عطف النسق)، وله أحكام متعددة تطرق إليها علماء النحو، والذي يهمنا في هذا المجال إن الضمير المتصل المرفوع لا يحسن في العطف أن يعطف عليه إلا من خلال توكيده بالضمير المنفصل، وهذا ما أشار إليه المصنِّف بقوله ((وإذا عُطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل))[٤٣]، وكذلك العطف على الضمير المجرور ، فهو لا يحسن كذلك إلا بإعادة حرف الجر، لقول المصنِّف ((وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض))[٤٤].

ففي العطف على الضمير المرفوع المتصل يجب عند البصريين أن يؤكد بضمير منفصل[٤٥] ،وحجتهم السماع والقياس ، فالسماع قوله تعالى ((وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ))[٤٦]،أما القياس فإنهم يرون أن المعطوف عليه أصلٌ للمعطوف بدليل كونه متبوعاً، ومن حكم المتبوع الاستقلال، وهذا الضمير الذي لابد منه لتمام الجملة غير مستقل، فإذا أكد قوى بالتأكيد، فجذبه إلى الصلاحية للمتبوعية، كذلك يعد الضمير فرعاً على الظاهر، وكونه معطوفاً عليه يقتضي أصالته وليس بأصل، فإذا أكد بالمنفصل جذبه إلى شبه الظاهر فيصلح للمتبوعية لشبهه بالأصل، وكذا الحال إذا أكد الضمير المرفوع بالمنفصل صار العطف عليه لفظاً لكونه عبارة عنه وبذلك زال المانع من أن يعطف على جزء الكلمة كما في العطف على المستتر حيث يكون على صورة عطف الاسم على الفعل وهذا ممتنع، أو العطف على الضمير الظاهر كان العطف عليه في صورة العطف على جزء الفعل لما تقرر أنه في حكم الجزء من الفعل، حيث إن العطف على جزء

الكلمة ممتنع، وبذلك لا يصح عند البصريين العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا أن يؤكد، في حين إن الكوفيين يجوزون العطف عليه من غير تأكيد، وحجتهم السماع ، كما في قوله تعالى ((مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا))[٤٧]، أما القياس عندهم فعلى البدل ، فإننا نستطيع أن نبدل الظاهر من ضمير من غير تأكيد[٤٨].

أما فيما يخص العطف على الضمير المجرور فقد ذهب البصريون إلى عدم الجواز إلا برجوع الخافض[٤٩]، وحجتهم أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله ؛ وذلك لشدة ملازمته له وبهذا لا يمكن استقلاله فيصير العطف عليه أما كالعطف على بعض الكلمة أو عطف الاسم على الحرف ، وهذه العلة منتفية في اتصال الحرف بالظاهر لإمكان قيام الظاهر بنفسه من غير حرف فلا يصير العطف عليه كالعطف على الحرف لعدم الامتزاج، ولا كالعطف على بعض الكلمة لاستقلاله بالقيام بنفسه، كذلك كما لا يجوز عطف ضمير المجرور على الضمير من غير إعادة العامل كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور إلا بإعادة العامل ،في حين إن مدرسة الكوفة يجوزون العطف من غير إعادة العامل[٥٠]، وحجتهم السماع[٥١]، في قوله تعالى ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))[٥٢]، وبعد هذا البيان والإيضاح يطرح ملا جامي إشكالا على مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل وشرطه التوكيد بمنفصل على رأي البصريين، والعطف على الضمير المجرور وشرط إعادة الخافض وهو شرط عند البصريين، إذ يقول: ((فإن قيل : كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو (القومُ جاؤوني كلهم)، والإبدال منه نحو (أعجبني جمالُك) من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ، وجاز أيضاً تأكيد الضمير المجرور في نحو (مَررتُ بك نفسك)، والإبدال منه نحو (أعجبتُ بك جمالك) من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف في الأَول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟))[٥٣]، والملاحظ في هذا السؤال إن الشَّارح قد فصل في السؤال وجعل له تفريعات، كذلك إن ملا جامي جاء بمقارنة بين التوابع، فقد قارن العطف في الحالتين السابقتين مع جواز التوكيد والإبدال بالضمير المرفوع المتصل، شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وكذلك قارن بين تأكيد وإبدال الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهنا يلزم أن نبين إن التوكيد عين في المؤكد، لأَنه يلزم تكرار اللفظ إذا كان لفظياً، أما إذا كان معنوياً فيلزم تكرار المعنى دون اللفظ[٥٤]، لأن فائدة التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب من خلال إزالة الغلط في التأويل، أما البدل ففي أنواعه المعروفة لا يكون بين التابع والمتبوع أجنبي، أي أن البدل والمبدل منه ليس بأجنبيين، وكذلك التوكيد فكلاهما ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى؛ وذلك لأن ((ذكر الأَول توطئة لبيان الثاني، يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الاشتمال))[٥٥]، في حين إن بدل الغلط نادر الوجود، وقد أَجاب وبيّن ملا جامي عن هذا الإشكال أو السؤال من خلال التطرق إلى البدل والتأكيد وبيان حال كل منهما ومن ثم الربط

مع العطف، إذ يقول: ((التأكيد عين المؤكّد ، والبدل في الأَغلب أما كلّ المتبوع أَو بعضه أَو متعلّقه، والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأَجنبيّين لمتبوعهما، ولا منفصلين عنه؛ لعدم تخلّل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف ؛ فإنّ المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلّل بينهما العاطف، فلا بدَّ فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتّصل بالمنفصل في المرفوع، وبإعادة الجارّ في المجرور؛ ليخرج المتّصل المرفوع عن صرافة الاتّصال، ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل، وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجارّ إليه كما في المعطوف عليه))[٥٦]، وبما إن المعطوف يغاير المعطوف عليه كان لا يدل منه وجود مناسبة بينهما وهنا حصلت بالتأكيد بالضمير وبإعادة الخافض[٥٧]، وأما الذين استقبحوا أن يكون العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد فذلك ناشيء من كون الضمير فاعلاً وهو متصل بالفعل فلذلك صار كحرف من حروف الفعل بسبب كون الفاعل لازماً للفعل فلابد منه ولذلك تغير له الفعل[٥٨]، في حين إن ابن الحاجب في شرحه للكافية قد علل ذلك بكون المتصل المرفوع تأكيد اتصاله لفظاً ومعنى حتى إنه صار كالجزء لذلك سكنوا اللام في قولنا (ضَبَبْتُ ، وسَكَنْتُ) فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة، فأتوا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كأنهم عطفوا عليه في الصورة[٥٩]، في حين إنه يعلل إعادة الخافض على المعطوف على المضمر المجرور بقوله((لأن اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بالفعل فكرة أيضاً أن يعطف عليه في الصورة ، وليس للمجرور مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع ، فأعيد العامل الأَول ليكون كالمستقل بنفسه .... ولذلك قالوا: المال بينك وبين زيد ، فأعادوا (بين) لهذا الغرض، ألا ترى أنه لو قيل المال بينك ، لم يستقم اذ لا تعقل البينية إلا في متعدد))[٦٠]، وبذلك اتضح الإشكال الذي طرحه ملا جامي في خصوص العطف على الضمير المتصل أو المجرور.

- **نصب الفعل المضارع:**

من بين الحالات التي ينصب فيها الفعل المضارع هو تقدير (أنْ) بعد لام الجحود وجوباً، ولام الجحود هي: ((لام زائدة للتوكيد ، ولا تدخل إلَّا بعد نفي داخل على كان))[٦١]، أي قبل (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين، وسمَّاها ابن النحاس لام النفي، وهي إن سقطت من الكلام لم يختلّ المعنى المراد، وكذلك هي جارة ولهذا يقدر بعدها (أنْ)، فعند تقدير (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد لام الجحود يكون الفعل بعدها مؤولاً بمصدر مجرور باللام؛ لأن الفعل بعدها ينصب بإضمار (أن) لا بها نفسها[٦٢]، والشَّارح ملا جامي بعد أن تطرَّق إلى لام الجحود وما يحصل للفعل بعد تقدير (أن) يذكر الآية التي استشهد بها المصنِّف وهي قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ

يَسْتَغْفِرُونَ))[٦٣]، في بيان تقدير (أن) بعد لام الجحود، وهنا يطرح سؤالاً للحوار والمناقشة في هذا الموضوع، إذ يقول: ((فإن قيل : إذا صار الفعل بمعنى المصدر بـ (أن) المقدرة فكيف يصح الحمل؟))[٦٤]، وهذا السؤال ناشئ من كون الفعل قد باشره في حالة النفي حرف غير عامل فيه فوجب أن يكون بإزائه حرف يعمل فيه فقدروا (أن) بعد اللام، لكي تنصب الفعل المضارع، فعلماء مدرسة البصرة يقولون إن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود وهو (أن) المضمرة ، فلام الجحود متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خبر (كان) في حين إن علماء مدرسة الكوفة يرون إن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها[٦٥]، ومن منطلق رأي مدرسة البصرة يجيب ملا جامي عن هذا السؤال من خلال تقدير محذوف في الكلام ليصح الحمل في الآية الكريمة، إذ يقول: ((قيل : على حذف مضاف من الاسم، أي : ما كان صفة الله تعذيبهم، أَو من الخبر أي : ما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم))[٦٦]، فملا جامي يعطي ثلاثة آراء لتقدير المحذوف، فأما أن يكون المحذوف هو المضاف من الاسم، أَو يكون خبراً كما ذهب علماء البصرة، أَو يكون مؤولاً باسم الفاعل لكي يصح الحمل، وبما إنّ (أنْ) تقدر بعد لام الجحود وجوباً وهي الداخلة على (ما كان) و (لم يكن) الناقصتين فإنها في تقدير الخبر أَولى من الرأيين الآخرين حتى وإن صح التأويل؛ لأنَّ ما يقدر في الخبر أَولى وأَفضل بسبب كون لام الجحود تأتي لتأكيد النفي وهي تختص من حيث الاستعمال بخبر (كان) المنفي سواء كان ماضياً لفظاً أو معنى [٦٧]، وهذا ما ذهب إليه أَبو حيان ولخصه بقوله ((ولما كانت أن مضمرة على مذهب البصريين، وهي تنسبك منها مع الفعل مصدر مقدر جره بلام الجر عندهم لزم أن يكون خبر كان هو المحذوف، الذي يتعلق به اللام، فيكون النفي متسلطاً على ذلك الخبر المحذوف فينتفي بنفيه متعلقه))[٦٨]، وكذلك فعل السيوطي عندما عدَّ حذف الخبر مع لام الجحود محتماً غالباً[٦٩]، وبهذا فإن خبر كان في الآية الكريمة محذوف، وإن اللام هذه متعلقة بالخبر المحذوف، والفعل ليس بخبر، بل المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل المنصوب بـ (أن) المضمرة في موضع جر، حيث كان الجار والمجرور في الآية متعلقين بمحذوف خبر (كان).

هذه مجموعة من المسائل والإشكالات التي تطرقنا إليها، وفي شرح ملا جامي للكافية الكثير منها، أعرضنا عنها خشية الإطالة.

النتائج:

جاءت إشكالات وتساؤلات الشَّارح ملا جامي مختصرة لا تعدو أن تكون بياناً للمسألة التي طرحها وهذا يغلب على بعض الأسئلة[٧٠]، ولكنه في بعض المسائل يطيل في الإجابة، وبعبارة أُخرى نجده يخرج عن المنهج الذي اختطه في شرحه للكافية القائم على الاختصار فهو يفصل في بعضها إلى الدرجة التي يحسّ فيها القارئ إن شخصية الشَّارح قد اختلفت[٧١] .

كذلك نجد أن ملا جامي في الإجابة عن التساؤلات التي طرحها يتطرق إلى آراء العلماء في المسألة من ذلك قوله في إلحاق (أنَّ) المفتوحة و(لكن) بـ (ليت ولعل)[٧٢] .

فضلاً عن أنه يذكر في بعض إجابات للعلماء وليست له وقد يصرح بها في بعض الأحيان وقد لا يصرح، من ذلك قوله (فأجاب بعضهم) بعد أن يطرح التساؤل أو الإشكال[٧٣]، كذلك يعمد إلى التفصيل والإكثار في الإشكال الواحد فهو يَشْكل على الإجابة الأَولى للسؤال ومن ثم يشكل على الجواب الثاني للسؤال وهكذا حتى يطمئن إلى أن المسألة قد استوفت الإجابة، ومثال ذلك ما لحظناه في باب المفعول له[٧٤]، كذلك اتخذت إجابات ملا جامي في عبارات عدة أو صيغ منها (فان قيل ... قلنا) أو (قيل ..... ويمكن أن يجاب عنه) أو (فإن قلت .... قلنا) أو (فإن قلت .... قلت)[٧٥]، والملاحظ من هذه العبارات إن بعض الإجابات تحمل عنوان مذهب أو مدرسة أو طائفة من العلماء مع رأي الباحث وهذا واضح في النوع الأَول من الأسئلة (فإن قيل .... قلنا)، والنوع الثالث (فإن قلت .... قلنا) في حين أن النوع الثاني يحمل في طيَّاته ترجيحاً لبعض آراء العلماء دون أَن يبين المشهور من غيره، أمَّا النوع الرَّابع فإنها تحمل كون الرأي الذي يطرحه الشَّارح رأيه دون غيره؛ لأَنه يقول: (قلتُ) وهذه الأَنواع من التساؤلات قد وردت بكثرة في طيَّات الشَّرح.

الهوامش:

(١) ينظر: المقتضب:٢٧/١

(٢) المقدمة الكافية في علم الإعراب :١٣

(٣) لسان العرب مادة (حضجر):٩٠٦/٢

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٢٧/١ ، وارتشاف الضرب:٨٥٥/٢

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:٢٩٤/١، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي:٥٩

(٦) الفوائد الضيائية:٥٣

(٧) الفوائد الضيائية:٥٣ ـ ٥٤ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٧/١

(٨) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٣٧٠/١، وينظر : شرح المفصل:١٩٤/١

(٩) سورة البقرة:٢٧٤

(١٠) ينظر: الكتاب:١٤٠/١

(١١) ينظر: إعراب القران الكريم وبيانه:٣٦٦/١

(١٢) سورة النحل:٥٣

(١٣) ينظر: اعراب القران وبيانه:٢٥٩/٤

(١٤) ينظر: شرح المفصل: ١٩٤/١ ، والمقدمة الكافية في علم الإعراب:١٦

(١٥) الفوائد الضيائية:٩٦

(١٦)الفوائد الضيائية:٩٦

(١٧) شرح الرضي:٢٧٠/١

(١٨) الفوائد الضيائية:٩٦

(١٩)شرح المفصل:١٩٧/١ ، وهمع الهوامع:٢٠٧/١

(٢٠) الإيضاح العضدي:٥٥

(٢١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٢٤٧/١

(٢٢) ينظر: معاني القران للأخفش:٦٧ ، وارتشاف الضرب:١١٤٣/٣

(٢٣) ينظر: اسرار العربية:٦٣، وشرح المفصل:٣٣١/٢، والمغني في النحو:٦/٢، وهمع الهوامع:١٤٥/١

(٢٤) ينظر: ارتشاف الضرب:٥٥٥/٢

(٢٥) الفوائد الضيائية:٣٧٦

(٢٦) الفوائد الضيائية:٣٧٦

(٢٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٤٩/٣

(٢٨) ينظر : شرح المفصل :٣٣٢/٢

(٢٩) ينظر : همع الهوامع :١٥٠/١

(٣٠) سورة يوسف :١٠٠

(٣١) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٤١/٥

(٣٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٩/٣

(٣٣) ينظر: شرح التسهيل : ٥٩/١

(٣٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦٥٩/٢

(٣٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢

(٣٦) الفوائد الضيائية:٢٧٩

(٣٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل:٥٤٥/١

(٣٨)الفوائد الضيائية:٢٧٩

(٣٩) ينظر: أسرار العربية:١٨٩

(٤٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٩٨/٢ ، وشرح التسهيل : ٢٨٢/٢

(٤١) شرح المفصل : ٤٢٦/١ ، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٢٦/٢

(٤٢) ينظر: شرح ابن عقيل :٢٠٦/٢

(٤٣) المقدمة الكافية في علم الإعراب :٣٠

(٤٤) المقدمة الكافية في علم الإعراب :٣٠

(٤٥) ينظر: ارتشاف الضرب :٢٠١٣/٤، وشرح ابن عقيل:٢١٨/٢

(٤٦) سورة البقرة:٣٥

(٤٧) سورة الأنعام:١٤٨

(٤٨) ينظر: شرح الكافية في النحو:٩١٣/٢ ـ ٩١٤ ، وشرح الرضي على الكافية:٣٣٤/٢

(٤٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:٦٣٩/٢ ، وارتشاف الضرب:٢٠١٣/٤

(٥٠) ينظر: شرح الكافية في النحو:٩١٦/٢

(٥١) ينظر: شرح ابن عقيل :٢٢٠/٢

(٥٢) سورة البقرة: ٢١٧

(٥٣) الفوائد الضيائية:٢٦٧ ، وهو عين الإشكال الذي جاء به الرضي في شرحه، ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٣٧/٢

(٥٤) ينظر: شرح المفصل : ٥٨٥/١ ـ ٥٨٦

(٥٥) شرح المفصل: ٦٣٢/١

(٥٦) الفوائد الضيائية:٢٦٧ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٣٧/٢

(٥٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٤٦٩/٢

(٥٨) ينظر: شرح المفصل: ١٠/٢

(٥٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٦٣٧/٢

(٦٠) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب :٦٣٩/٢

(٦١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب :٨٧٣/٣ ، وينظر: شرح الكافية الشافية:١٥٣٨/٣

(٦٢) ينظر: شرح المفصل :٢٥٧/٣ ، وشرح ابن عقيل :٣١٩/٢، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٤٧ ،والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي :٢٩٨

(٦٣) سورة الأنفال:٣٣

(٦٤) الفوائد الضيائية:٤٤٤

(٦٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية:٧٩/٤ ، وارتشاف الضرب : ١٦٥٦/٤

(٦٦) الفوائد الضيائية: ٤٤٤

(٦٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٦٢/٤ ، والأمالي النحوية:٥٦/٣

(٦٨) ارتشاف الضرب:١٦٥٧/٤ ، وينظر: الجنى الداني:١١٨

(٦٩) ينظر : همع الهوامع: ٣٧٧/٢ ، وإعراب القران الكريم وبيانه:١٣٤/٣

(٧٠) ينظر: الفوائد الضيائية:٥، ٢٢، ٣٩، .....

(٧١) ينظر: الفوائد الضيائية: ٦٢، ٢٦٧، ٣٨٣، ٤٢١

(٧٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٩٧، ٣٧٧

(٧٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ١١٤، ٢٦٤

(٧٤) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٦٥، ٣٧٦

(٧٥) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٨٧، ١٦٥

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ١٩٩٩م.
- لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون ، دار المعارف ـ القاهرة ، د.ت.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ـ مصر ، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ،تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ط١/١٩٩٨م.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الجيل ـ بيروت ، ط١/١٩٩٢م.
- الفوائد الضيائية : عبد الرحمن أحمد نور الدين الجامي (٨٩٨هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ط١/٢٠٠٩م.
- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، إيران ـ ط٢ / ١٣٨٤هـ .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، بيروت ، ط٩/ ٢٠٠٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر .د.ت.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ـ مصر ، ط١/١٩٦٩.
- المساعد على تسهيل الفوائد: الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، جامعة ام القرى ـ مكة المكرمة ، ط٢/٢٠١٢.
- شرح الكافية الشافية : العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث ـ مكة المكرمة ، ط١/١٩٨٢.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، د. ط/ ٢٠٠٨م.
- شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب : تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠.

- الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي(شرح كافية ابن الحاجب): ركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي(أطروحة دكتوراه)، محمد بن مرعي بن محمد الحازمي، إشراف : د. عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى ـ السعودية/١٤٣٥هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت، د. ط /٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ١٩٩٢م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٥م.
- المغني في النحو: منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية ـ بغداد ، ط١/ ١٩٩٩م.
- تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/١٩٩٣.
- شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر ـ مصر ،ط١/١٩٩٠.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب(٦٤٦هـ)، تحقيق: جمال الدين عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١/١٩٩٧م.
- الامالي النحوية: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب(٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن حمودي، عالم الكتب، ط١/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن : ابو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/٢٠٠٢م.